الفصل الاول
الاطار النظري للتدقيق

التطور التاريخي للتدقيق

يمكن تتبع تاريخ تدقيق الحسابات إلى تاريخ المحاسبة ، والتي بدأت جميعها من الفصل بين واجبات كل من الادارة والوكيل. وتعود كلمة "التدقيق" في الاصل الى الكلمة اللاتينية Audire والتي تعني هو يستمع ، حيث كانت الحسابات في العصور السابقه تقرا على اصحاب العمل للتاكد من صحتها ومصداقيتها . ومن هنا ارتبطت عملية التدقيق بفحص الحسابات للتأكد من مصداقيتها، ومع التطور التاريخي للازمان اصبح الامر يتطلب عملية التحقق والفحص، ثم استمر التطور للمهنة الى ان اصبح هناك حاجه للتقرير ،حتى وصلت عمليه التدقيق إلى مكوناتها الرئيسه في الوقت الحاضر ،والتي تتكون من الفحص والتحقق والتقرير ولكن طبيعة الفحص والتحقق واعداد التقرير اصبحت مختلفه في هذا العصر عما كانت عليه في السابق.

إن الممارسات السابقة للتدقيق وإن لم تكن موثقة بشكل جيد دليل على وجود التدقيق. لقد تم العثور على التدقيق ليكون حاضرا في الحضارة القديمة في وادي الرافدين والصين ومصر واليونان في شكل أنشطة التحقق القديمة. يبدو أن أنشطة التحقق الموجودة في اليونان القديمة هي الأقرب إلى التدقيق الحالي. وفي عام 1494 نشر لوكا باسيولي كتابًا عن نظام محاسبة الدفاتر المزدوج القيد الذي يستخدمه التجار في البندقية - إيطاليا. حيث كان هذا أول كتاب عن المحاسبة في العصور القديمة.

بدأت المراجعة الحديثة في عام 1844 عندما أقر البرلمان البريطاني قانون الشركات المساهمة للمرة الأولى حيث تطلب القانون من المديرين إبلاغ المساهمين من خلال بيان مالي مدقق عن حسابات الوحدة. في عام 1844 لم يكن المدقق مطلوبًا ليكون محاسبًا أو مستقلاً ، ولكن في عام 1900 تم إصدار قانون الشركات الجديد الذي تطلب في ان يكون المدقق مستقلاً.

اما فيما يتعلق بالمنظمات التي اهتمت بمهنة التدقيق فكان لجمعية المحاسبين القانونيين في ادنبرة وذلك في عام 1854. ثم كانت الخطوة الثانية من خلال تأسيس الجمعية الأمريكية للمحاسبين العامين في عام 1887 ، والتي أصبحت فيما بعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA). حتى عام 1930 كانت المراجعة موجهة نحو التعامل حيث أنها تركز على الإجراءات

Dr.Waleed Kh Salah

التي تم اتباعها لمعالجة الصفقة وهذه الإجراءات تعتمد إلى حد كبير على الأدلة الداخلية. وقد تطورت الممارسة الأمريكية منذ أواخر القرن التاسع عشر نحو عملية جمع الأدلة المتعلقة بالأصول والالتزامات أو ما يشار إليه عادة باسم مراجعة الميزانية العمومية وذلك نتيجة لتقارير مالية مضللة واسعة النطاق التي ساهمت في انهيار سوق الأسهم في عام 1929.

أسست قوانين الأوراق المالية الأمريكية لعامي 1933 و 1934 لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، التي نظمت بورصات الأوراق المالية الرئيسية في الولايات المتحدة. هذه التشريعات أثرت بشكل كبير على التدقيق في جميع أنحاء العالم وطُلب من الشركات التي ترغب في تداول أسهم في بورصة نيويورك أو البورصة الأمريكية أن تصدر بيانات دخل مدققة بالإضافة إلى ميزانيات عمومية. أيضا وبسبب المشاكل السابقة مع التقارير المالية المضللة في العشرينيات من القرن العشرين تحول التركيز إلى عدالة عرض هذه البيانات المالية وكان دور المدقق هو التحقق من نزاهة العرض في تلك البيانات.

في السبعينات ، تمت ملاحظة تغيير في أسلوب التدقيق من "التحقق من المعاملات في الكتب" إلى "الاعتماد على النظام". ويعزى هذا التغيير إلى الزيادة في عدد المعاملات التي نتجت عن النمو المستمر في حجم وتعقيد الشركات ، حيث كان من غير المحتمل أن يلعب مراجعوا الحسابات دور التحقق من المعاملات. ونتيجة لذلك اعتمد مراجعوا الحسابات في هذه الفترة اعتمادا أكبر بكثير على الرقابة الداخلية للشركات في إجراءات تدقيقهم. عندما كانت الرقابة الداخلية للشركة فعالة ، خفّض المدققون مستوى اختبار المواد المفصل.

وقد شهدت أوائل s2000 فضائح محاسبية مختلفة مثل وورلدكوم ، إنرون ، تايكو ، إلخ. واستجابة لسقوط إنرون تم اقرار قانون ساربينز أوكسلي لعام 2002، مما أدى إلى تقديم العديد من أحكام المساءلة لكل من الإدارة والمراجعين. مدد Sarbanes-Oxley واجبات المدقق لتدقيق مدى كفاية الضوابط الداخلية على التقارير المالية. كذلك أدت فضائح المحاسبة هذه أيضًا إلى سقوط آرثر أندرسن إحدى شركات التدقيق الخمسة الكبرى في ذلك الوقت ، بسبب دورها في فضيحة إنرون على الرغم من أن أهداف التدقيق الشاملة في الفترة الحالية ظلت كما هي ، أي مصداقية الإقراض للبيان المالي ، فقد تم إجراء تغييرات حاسمة على ممارسات التدقيق نتيجة للإصلاح الواسع النطاق في مختلف البلدان.

Dr.Waleed Kh Saleh

تعريف التدقيق

المراجعة المالية هي عملية فحص السجلات المالية للمؤسسة (أو الفرد) لتحديد ما إذا كانت دقيقة وقد اعدت طبقاً لأي قواعد معمول بها (بما في ذلك معايير المحاسبة المقبولة) والأنظمة والقوانين.
فقد عرفت جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) التدقيق كما يلي:
"التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الاحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير الوضوعة مقدما وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج التدقيق" . .
حيث يعتبر التعريف اعلاه من اكثر التعاريف شمولية فقد وصف التدقيق بانها عملية تتسم بالمنهجية قائمة على مجموعة من الاجراءات المنطقية التي يقوم بها المدقق، وهذا يعني ان التدقيق يتطلب عملية التخطيط المسبق لكل اجراء سيتم تنفيذه وسوف لن يترك اي اجراء للصدفة، من هنا تبرز اهمية عمل المدقق حيث تعتمد هذه العملية على جمع الادلة والبراهين بشكل يتصف بالموضوعية والحيادية وبعيدا عن الضغوطات ليستطيع المدقق ان يعطي راي فني محايد يعبر عن الاحداث الاقتصادية التي حصلت فعلا داخل الشركة.
وقد ركز التعريف اعلاه على على اهمية وجود معايير موضوعة ومحددة مسبقا تعتبر اساسا للحكم على على الانشطة الاقتصاية للوحدة وتعتبر مقياسا يتم في ضوئه تقييم نتائج العمل بالنسبى للمدقق. كذلك تعتبر معايير التدقيق اطارا للعمل الرقابي يساعد في توجيه المدققين بالشكل الاكثر كفاءة وفاعلية، وعلى هذا الاساس تساعد معايير التدقيق بتضييق فجوة التوقعات بين المدقق وبين مستخدمي القوائم المالية..
واخيرا اشار تعريف التدقيق على ضرورة ان ينتهي عمل المدقق باصدار تقرير يتم فيه تقييم نتائج الاعمال المستنبطة من جمع وتقييم ادلة الاثبات التي تم الحصول عليها، حيث تشكل هذه الادلة اساسا منطقيا لابداء الراي حول البيانات المالية للوحدة الاقتصادية. وهنا يعتبر تقرير التدقيق الذي يتم اعداده في نهاية العمل من قبل المدقق وسيلة اتصال لتبليغ نتائج العمل الى الاطراف المعنية، وقد يختلف محتويات وشكل تقرير التدقيق حسب نوع التدقيق المتفق عليه وكذلك حسب نوع الضروف التي صاحبت اعداد هذا التقرير.

Dr.Waleed Kh Salem

فروض التدقيق

يعرف الفرض بشكل عام بانه قاعدة تحضى بقبول عام وهي تعتبر كأساس للتفكير" و "الفرضيات توفر أساسًا في حل المشكلات. اما الفروض الاساسية او المعتقدات التي يعتمد عليها نظرية التدقيق فهي كالاتي:

- لا يوجد تعارض مصالح محتمل بين المدقق والإدارة / العاملين في المؤسسة تحت المراجعة حيث لكل من العميل والمدقق نفس الهدف فيما يتعلق بعرض عادل. هذه الفرضية تعني أنه إذا كانت الإدارة لا ترغب في تحقيق عرض عادل (وبالتالي ترغب في التلاعب / تزوير المعلومات) ، يصبح من المستحيل إجراء تدقيق تقليدي (عادي).
- الحفاض على نزعة الشك المهنية للمدقق، حيث الشك المهنى يلزم ان يوجه فريق التدقيق الى الحذر الدائم لاى معلومات أو ظروف عن التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية نتيجة الغش المحاسبي.
- يجب على المدقق أن يعمل بشكل حصري كمدقق حتى يتمكن من تقديم رأي موضوعي مستقل حول العرض العادل للمعلومات المالية. وهذا يتطلب من المدقق ان يكون مستقل عن التاثيرات والضغوطات التي قد يتعرض لها من الادارة.
- نظام الرقابة الداخلية فعال يعني امكانية اكبر للاعتماد على البيانات المالية، اي ان الضوابط الداخلية تقلل من احتمال الأخطاء والمخالفات. والبديل الاخر (أي عدم وجود رقابة داخلية فعالة) هو موقف يضطر فيه المدققون إما إلى الامتناع عن تقديم رأي ، أو إجراء فحوصات مراجعة تفصيلية للغاية.
- من الممكن التحقق من البيانات المالية للعميل. إذا لم يكن الأمر كذلك ، فسيكون من المستحيل إجراء تدقيق عادل. "التحقق" يعني تحديد الحقيقة أو الزيف ، وهو ما يدور حوله التدقيق ، وهو يعني ضمنيًا أنه سيكون هناك أدلة مناسبة كافية لدعم المعاملات التي حدثت.
- ان لم يكن هناك العكس فان ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل. كمنطلق أساسي قد يفترض المراجع أن "الأشياء تبقى بشكل عام كما هي". وبالتالي ، فإن الأدلة التاريخية حاسمة. يتم باستمرار اتخاذ القرارات حول المستقبل على أساس المعلومات التاريخية.
- قد يكون التطبيق العام لهذا المسلم أن المدقق قد يفترض ، في ضوء عدم وجود أدلة مخالفة ، أن نزاهة مديري العميل لا تتغير من سنة إلى أخرى.
- تقترح هذا الفرضية أن تطبيق الممارسة المحاسبية المقبولة عموما يؤدي إلى عرض عادل وصادق للبيانات المالية. كذلك يوفر الإطار المحاسبي للمدقق معيارًا جاهزًا يتم الحكم عليه مقابل عدالة

Dr.Waleed Kh Saleh

المعلومات المالية تحت المراجعة. ومعنى ذلك أنه إذا حصل المدقق على دليل على التطبيق السليم للممارسة المحاسبية المقبولة بشكل عام ، فسيتم تحقيق عرض عادل.

مفاهيم التدقيق

المفاهيم هي افكار مجردة تحتوي على الخصائص الأساسية للشيء الذي تمثله وكذلك تعني الافكار الاساسية. يمكن أن تنشأ المفاهيم كنتيجة للتحولات التي تطرأ على الأفكار القائمة. يتجسد في تعريف المفهوم كافة الصور الذهنية الممكنة لما تمثله، حيث يمكن أن تكون تلك الصور انعكاساً لأشياء حقيقية موجودة، أو أفكار أخرى مجردة غير ملموسة. وتمثل مفاهيم التدقيق بالافكار الاساسية التي بنيت عليها المهنة ونستنتج من هذه المفاهيم الفرضيات الاساسية التي تعتبر كاساس للتفكير. وتعتبر مفاهيم التدقيق اساسا ومنطلقا لبناء المعايير والاهداف والاجراءات، وهناك العديد من المفاهيم المتعلقة بمهنة التدقيق وهي:

- السلوك الاخلاقي

يجب على المدقق الالتزام بمبدا السلوك الاخلاقي من خلال النزاهة في بناء الاحكام الرقابية وان يظهر المدقق اعلى مستويات الموضوعية في جمع ادلة الاثبات التي سوف تعزز رأي المدقق عند كتابة التقرير. كذلك يجب ان يحترم المدققون الداخليون سرية وملكية المعلومات التي يتلقونها ولا يقومون بالكشف عن المعلومات دون إذن مناسب ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني للقيام بذلك.

- الاستقلال

استقلال المدقق هو من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة جودة التدقيق. إن عدم استقلالية المدقق هو السبب الرئيسي وراء تدهور جودة التدقيق ، لأن هذا من شأنه أن يمنع المدقق من القيام بمسؤوليته الأساسية في الكشف عن الأخطاء المادية الموجودة في السجلات المالية للعملاء.وأظهرت النتائج أن جودة المراجعة ترتبط بكفاءة مدققي الحسابات واستقلاليتهم فيما يتعلق باكتشافهم للأخطاء الجوهرية واستعدادهم لإصدار تقارير مراجعة حقيقية في النتائج التي توصلوا إليها .

- العناية المهنية الواجبة

يقصد ببذ العناية المهنية الواجبة هو كيفية تحقيق التزامات المهنة تجاه الطرف الثالث، وكذلك يشير معيار بذل العناية الواجبة ان يحافظ المدقق على المعرفة والمهارة المهنية على المستوى

Dr.Waleed Kh Saleh

المطلوب وان يؤدي العمل بجد وفقا للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها. وتفسر ايضا العناية المهنية الواجبة بالجهود التي يتم بذلها عادة من قبل شخص مهني يمتهن عمل معين كما هو الحال بالنسبة للمدقق. فكل فرد في المجتمع يقدم خدمة يجب ان يتحمل مسؤلية اداء مهمته كمهني وبنفس المهارة العادية المتوفرة لدى غيره في نفس التخصص والضروف.

- أدلة الاثبات

عند حصول المدقق على ادلة الاثبات من الاجراءات الجوهرية على المدقق دراسة كفاية وملائمة ادلة الاثبات، فالكفاية والملائمة ترتبط بعلاقة متبادلة حيث يتم الحصول عليها من من الاختبارات والاجراءات الجوهرية لعملية التدقيق. فالمقصود بكفاية ادلة الاثبات هي كمية الادلة التي يجب على المدقق جمعها لتدعيم رأيه او للحصول على القناعة الكافية في اجراء حكم معين. اما الملائمة فتعني هنا مقياس لنوعية الادلة وكذلك صلة هذه الادلة لتأكيد امر معين.

- العرض الصادق والعادل

في نهاية عمل التدقيق يجب على المدقق تقييم النتائج المستنبطة من خلال ادلة الاثبات التي تم الحصول عليها والتي تعتبر مصدر اساسي للمدقق لاصدار الاحكام خلال عملية ابداء الرأي لبيانات مالية لوحدة اقتصادية معينة. ان ابداء الرأي يعتمد على تقييم المدقق فيما اذا كانت البيانات المالية قد اعدت حسب المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وان البيانات المالية تلتزم بالمتطلبات القانونية.

معايير التدقيق

معايير التدقيق المقبولة بشكل عام GAAS وهي مجموعة من المبادئ التوجيهية المنهجية المستخدمة من قبل المدققين عند إجراء عمليات التدقيق المالي وقد تم اصدار هذه المعايير من قبل مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي. وتضم هذه المعايير ثلاث مجموعات حيث تناولت المجموعة الاولى المعايير العامة اما المجموعة الثانية فتطرقت الى معايير العمل الميداني والمجموعة الاخيرة شملت معايير اعداد التقرير، حيث سيتم التطرق اليها بشكل مفصل في الفصل الثاني.

Dr.Waleed Kh Saleh

اهداف التدقيق

تعرف الاهداف بشكل عام بانها الغايات المرجوا تحقيقها من نشاط معين، اما فيما يخص اهداف التدقيق فهي تمثل همزة الوصل بين معايير التدقيق المتعارف عليها والاجراءات الواجب اتباعها وذلك لتحقيق هذه المعايير واستيفائها، ان اهداف التدقيق تتمثل في إبداء رأي فني محايد حول البيانات المالية من خلال النتائج المستنبطة من ادلة الاثبات. وهناك ستة اهداف فرعية للتدقيق يحاول المدقق تحقيقها اثناء عملية التدقيق وهي:

- التحقق من ان عناصر القوائم المالية قد تم تبويبها والافصاح عنها وفق المبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- التاكد من ان الموجودات والحقوق موجودة فعلا.
- ان جميع العمليات المثبتة بالسجلات المحاسبية خلال الفترة تعكس بشكل صحيح التغير في موارد والتزامات المنظمة خلال الفترة.
- التحقق من ملكية الموجودات والتحقق من صدق الالتزامات المثبتة في الدفاتر.
- التأكد من ان الايرادات والتكاليف قد تم تخصيصها بشكل مناسب بين الفترات.
- التأكد من ان الموجودات الغير نقدية قد تم تقويمها طبقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

اجراءات التدقيق

يقصد باجراءات التدقيق بانها الخطوات اللازم تنفيذها لتحقيق اهداف التدقيق. إن إجراءات التدقيق الصحيحة لا تساعد المدقق فقط على أداء أعماله بشكل أكثر فاعلية ، بل انها تسهم أيضًا في تقليل مخاطر التدقيق (مخاطر الاكتشاف). والاجراءات التي يقوم بها المدقق اثناء قيامه بعمله عديدة منها:

- الحصول على تأييدات من الاطراف ذات العلاقة لتأييد صحة الارصدة.
- الملاحظة عن كيفية قيام العميل باداء واجباته الروتينية وكيفية تثبيت الاعمال الحسابية.
- الفحص والذي يتم من خلال اجراء مقارنة بين ما مثبت في السجلات وما مثبت في المستندات الثبوتية.
- التحقق من وجود الموجودات من خلال اجراء الجرد.
- الاستفسار من ادارة الوحدة عن الاشياء التي يشوبها الغموض.

Dr.Waleed Khaled

- استخدام وسائل التحليل المالي لبنود القوائم المالية.

انواع التدقيق

يقوم المدققون بفحص السجلات المالية للعميل بعناية حتى يتمكنوا من تقييم الوضع المالي للمنشأة ومصداقية بياناتها. هذا يتطلب خبرة ليس فقط في جميع أنواع الممارسات المحاسبية ولكن أيضا في مختلف انواع التدقيق. وهناك عدد من أنواع عمليات التدقيق التي يمكن إجراؤها ، بما في ذلك ما يلي:

- المراجعة الخارجية هي أنواع من خدمات التدقيق التي توفرها شركة التدقيق لخدمات ابداء الرأي ، والخدمات الاستشارية ، والخدمات الضريبية ، والخدمات القانونية ، والاستشارات المالية ، والاستشارات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- التدقيق الداخلي وهذا النوع من التدقيق الذي يقوم به الأشخاص أو الإدارات التي تعمل في الشركة للقيام بأنشطة التدقيق الداخلي، كما ان نطاق التدقيق الداخلي يحدد بشكل عام من قبل لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة.
- عادة ما يتم إجراء التدقيق الجنائي من قبل المحاسب الشرعي الذي يمتلك المهارة في كل من المحاسبة والتحقيق. التدقيق الجنائي هو نوع يقوم بالتحقيق المالي استجابة لموضوع معين ، حيث يمكن استخدام نتائج التحقيق كدليل في المحكمة. ويشمل التحقيق مجالات معينة تشمل الاحتيال والجريمة والمطالبات التأمينية وكذلك الخلاف بين المساهمين.
- تشير المراجعة القانونية إلى مراجعة البيانات المالية الخاصة بنوع معين أو نوع الكيانات التي يتطلبها القانون أو السلطة المحلية. على سبيل المثال ، تطلب جميع القطاعات المصرفية تدقيق بياناتها المالية من قبل شركات التدقيق المؤهلة التي وافق عليها البنك المركزي.
- تشير المراجعة المالية إلى مراجعة البيانات المالية للمنشأة من قبل مدققي حسابات مستقلين حيث يتم تقديم رأي التدقيق بشأن هذه البيانات المالية. ان أداء التدقيق المالي عادتا يتم من قبل شركة تدقيق خارجية الذي يحمل CPA والتي تعني محاسب قانوني معتمد وعادة ما تنجز المراجعة المالية سنوياً وفي نهاية العام.
- التدقيق الضريبي وهو نوع من التدقيق الذي يتم تنفيذه من قبل الهيئة العامة للضرائب والذي يركز على فحص سجلات المكلفين بدفع الضريبة وذلك للحد من التهرب الضريبي.

Dr.Waleed Kh Saleh

- تدقيق نظام المعلومات هو في وقت ما يسمى تدقيق تكنولوجيا المعلومات. يقوم هذا النوع من التدقيق بتقييم وموثوقية نظام الأمان بالنسبة للبرنامج المحاسبي ، وبنية أمن المعلومات ، وسلامة النظام المحاسبي من جميع النواحي.
- التدقيق البيئي والتدقيق الاجتماعي وهي نوع من التدقيق يدار في الغالب من قبل شركة كبيرة أو منظمة غير ربحية أو القطاع العام. ويلعب التدقيق البيئي دوراً حيوياً في تحسين الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية وحماية البيئة من مختلف الأضرار التي تتعرض لها أو التأثيرات السلبية التي تنجم عن مزاولتها لأنشطتها.
- التدقيق الخاص هو نوع من مهام التدقيق ويقوم به عادةً مراجع حسابات داخلي. يحدث هذا عندما تحدث مشكلة في المنظمة مثل الاحتيال أو حالة خاصة أخرى.

دور التدقيق في خدمة المجتمع

توفر الادارة البيانات المالية عن حركة الموارد الاقتصادة للوحدة وعن ما تتحمله من التزامات في وقت محدد من الزمن وذلك لمساعدة المستثمرين والموردين والاطراف الخارجية الاخرى في اتخاذ القرارات، ويطلق عادتا على مثل هذه النتائج بالقوائم المالية. حيث يتم اعداد هذه القوائم المالية في كافة انواع المنظمات سواء في القطاع الخاص او القطاع العام.

ومن هنا تبرز اهمية حاجة المجتمع الى بيانات غير متحيزة وذلك نظرا لاختلاف اهداف معدي البيانات المالية ومستخدمي هذه البيانات، وبناءا على هذا الاختلاف بين الطرفين فاننا ندرك ببساطة ان البيانات المالية الغير مدققة لايمكن الاعتماد عليها بشكل كبير. ومن هنا ظهرت الحاجة للاعتماد على مدقق مستقل يتصف بالحيادية لفحص وتدقيق القوائم المالية وابداء رأي فني محايد عن مدى امكانية الاعتماد على هذه القوائم المالية.

يعرف التدقيق الخارجي بانه الفحص المنظم للقوائم المالية وكافة السجلات المؤيدة لها لغرض ابداء رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة البيانات المالية. حيث يوفر التدقيق ضمانا للمستثمرين والدائنين والاطراف الاخرى ذات العلاقة بأن الادارة تتعامل مع أموال الشركة بشكل مناسب. ويعد التدقيق الحيادي او المستقل من اهم الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي الى المجتمع. حيث يقوم المدققون بحماية الجمهور من الاستثمار في الشركات التي تستخدم ممارسات الأعمال الفاسدة أو التي تحاول الاحتيال على المستثمرين بالبيانات المالية الزائفة. من خلال مراجعة البيانات المالية والبحث في السجلات المحاسبية ، حيث يمكن للمدققين تحديد ما إذا كانت البيانات المالية والسجلات تصف بدقة الوضع المالي الحقيقي للشركة.

Dr.Waleed Kh Saleh